عالم الفكر

تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت

المجلد الرابع والعشرون — العدد الثالث - يناير / مارس ١٩٩٦

الأدب العبري المعاصر : قضايا وإشكاليات

● الاتجاهـــات الرئيسية للأدب العبري المعاصـــر في إسرائيل

● الاغتراب في الأدب العبري المعاصر

● صورة اليهودي الشرقي في الأدب العبري المعاصر

● الشخصية العربية في القصة العبرية القصيرة المعاصرة

● إشكالية الاندماج الطائفي في شعر يهود الشرق في إسرائيل

● كتب ورسائل علمية عن الأدب العبري المعاصر

السيميولوجيا والنصوص الأدبية

● حول إشكالية السيميولوجيا (السيمياء)

● السيميائيات وتحليلها لظاهرة الترادف في اللغة والتفسير

● السيميولوجيا والأدب : مقارنة سيميولوجية تطبيقية للقصة الحديثة والمعاصرة

● السيميولوجيا والتجريب المسرحي

● السيميولوجيا وأدب الرحلات

عالم الفكر

مجلة دورية مُحَكَّمة تصدر أربع مرات في السنة

رئيس التحرير: د. سليمان العسكري

هيئة التحرير: د. تركي الحمد
د. خلدون النقيب
د. رشا حمود الصباح
د. عبدالمالك التميمي
د. محمد جابر الأنصاري
د. محمد رجب النجار

مديرا التحرير: نوال المتروك ـ عبدالسلام رضوان

عالم الفكر

تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - دولة الكويت

مجلة فكرية محكمة، تهتم بنشر الدراسات والبحوث المتسمة بالأصالة النظرية والإسهام النقدي في مجالات الفكر المختلفة.

قواعد النشر بالمجلة:

ترحب المجلة بمشاركة الكتاب المتخصصين وتقبل للنشر الدراسات - والبحوث المتعمقة وفقا للقواعد التالية :

١- أن يكون البحث مبتكرا أصيلا ولم يسبق نشره.

٢ - أن يتبع البحث الأصول العلمية المتعارف عليها وبخاصة فيما يتعلق بالتوثيق والمصادر مع إلحاق كشف المصادر والمراجع في نهاية البحث وتزويده بالصور والخرائط والرسوم اللازمة.

٣- يتراوح طول البحث أو الدراسة مابين ١٢,٠٠٠ ألف كلمة و ١٦,٠٠٠ ألف كلمة.

٤ - تقبل المواد المقدمة للنشر من نسختين على الآلة الطابعة ولا ترد الأصول إلى أصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.

٥ - تخضع المواد المقدمة للنشر للتحكيم العلمي على نحو سري.

٦ - البحوث والدراسات التي يقترح المحكمون إجراء تعديلات أو إضافات إليها تعاد إلى أصحابها لإجراء التعديلات المطلوبة قبل نشرها.

- *تقدم المجلة مكافأة مالية عن البحوث والدراسات التي تقبل للنشر، وذلك وفقا لقواعد المكافآت الخاصة بالمجلة.*
- *الدراسات التي تنشرها المجلة تعبر عن آراء أصحابها وحدهم.*

ترسل البحوث والدراسات باسم : الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص.ب : ٢٣٩٩٦ الصفاة ١٣١٠٠ الكويت - فاكس : ٢٤٣١٢٢٩.

المحتويـــات

الأدب العبري المعاصر: قضايا وإشكاليات ٧

الاتجاهات الرئيسية للأدب العبري المعاصر في إسرائيل............ د. رشاد عبدالله الشامي ٩

الاغتراب في الأدب العبري المعاصر........................ د. أحمد حماد ٣٧

صورة اليهودي الشرقي في الأدب العبري المعاصر........................ د. جلاء إدريس ٦٣

الشخصية العربية في القصة العبرية القصيرة المعاصرة .... د. محمود صميدة ٩٣

إشكالية الاندماج الطائفي في شعر يهود الشرق في إسرائيل ....د . جمال الرفاعي ١٣١

كتب ورسائل علمية عن الأدب العبري المعاصر ١٥٣

السيميولوجيا والنصوص اللغوية ١٧٧

حول إشكالية (السيمياء) أو السيميولوجيا ....د. عادل فاخوري ١٧٩

السيميائيات وتحليلها لظاهرة الترادف في اللغة والتفسير........................ د. محمد إقبال ١٨٩

السيميولوجيا والأدب: مقاربــة سيميولوجية تطبيقية

للقصــة الحديثــة والمعاصــرة .... د. أنطوان طعمة ٢٠٧

السيميولوجيا والتجريب المسرحي ....د. رئيف كرم ٢٣٥

السيميولوجيا وأدب الرحلات ....د. لطيف زيتوني ٢٥١

آفاق نقدية ٢٧٧

روايات هرمان هيسّه وقصصه في ترجماتها العربية .... د. عبده عبود ٢٧٧

أزمة الفن التشكيلي .... د. كمال عيد ٢٩٥

السيميائيات وتحليلها لظاهرة الترادف في اللغة والتفسير

محمد إقبال عروي

تصدير

«إذا كان من الممكـن اعتقاد ضرورة تأسيس العلوم على تصـورات واضحة وبينـة، كما هو الحال في بـداية القرن العشريـن، فإن هذا اليقين يعـرف تراجعـا في الآونة الأخيرة، فأمـام تعدد الحقول المعـرفية، ليـس أمام الباحث من سبيل سوى مضاعفة الفرضيات والقبـول بتعديل معارفه أو إقصائها، عبر تفسيرات وشروح أكثر دقة، متى كان ذلك في صالح البحث العلمي».

جون كلود كوكي «Jean Claude Coquet» ١٩٧٢

تحديد المفاهيم

لا تنبع قيمة تحديد المفاهيم من التقاليـد الراسخة في مجال البحث العلمي فقط، وإنما لأن تحديد المفاهيم هو تحديد لـلأرضية التي يقف عليها الدارس، وتـأطير للرؤية المنهجية التي تحكم تحليلـه وأدواته. وهو، أولا وأخيرا، ضمان للتواصل المنضبط، مادامت المفاهيم والمصطلحات «عرفا خاصا»[1] بين قوم مخصوصين، ولا معنى لهذه الخصوصيـة، إن لم يكن الدارسون ـ داخل حقل معرفي معين ـ على وعي تـام بمفاهيمهم وأدواتهم ومناهجهم.

أ - مفهوم السيميائيات وما يتصل بها:

١ - مفهوم السيميائيات

أجمعت مختلف المعاجم اللغوية والسيميائية على أن السيميائيات هي العلم الذي يدرس العلامات، وبهذا

عرّفها كل من «تودوروف»(٢) و«كريماس»(٣) و«جوليا كريستيفا»(٤) و«جون دوبوا»(٥) و«جوزيف راي - دوبوف»(٦).

وتعتبر السيميائيات علما حديثا بالمقارنة مع غيره من العلوم، ولم تظهر ملامحها المنهجية إلا مع بداية القرن العشرين، وقد كانت ولادتها مزدوجة، كما يقول «مارسيلود اسكال»(٧)، ولادة أوربية مع «سوسير»، وولادة أمريكية مع «شارلز بيرس».

فقد أشار الأول إلى ولادة علم جديد يدرس العلامات، وقال بهذا الصدد:

«يمكننا أن نتصور علما يدرس حياة الدلائل داخل الحياة الاجتماعية، علما قد يشكل فرعا من علم النفس الاجتماعي، وبالتالي فرعا من علم النفس العام، وسوف نسمى هذا العلم بالسيميولوجيا (من «Semeion» الإغريقية، وتعني «الدليل») ومن شأن هذا العلم أن يطلعنا على كنه هذه الدلائل وعلى القوانين التي تحكمها. ولأن هذا العلم لم يوجد بعد، فإنه لا يمكننا التكهن بمستقبله، إلا أن له الحق في الوجود، وموقعه محدد سلفا. إن اللسانيات ليست سوى فرع من هذا العلم العام والقوانين التي ستكتشفها السيميولوجيا ستكون قابلة لأن تطبق على اللسانيات». (٨)

وفي الفترة نفسها، كان «بيرس» مشتغلا بإبراز معالم هذا العلم الجديد دون أن تكون له معرفة بما تنبأ به «سوسير». (٩)

بالإضافة إلى هذين الأصلين اللذين أشار إليهما مختلف الدارسين لتاريخ السيميائيات، بمن فيهم «جوليا كريستيفا» فقد أضاف «تودوروف» منابع أخرى تتمثل في مجهودات «إرنست كاسيرر» «Ernest Cassirer» وخاصة في كتابه «La philosophie des formes symboliques». فقد أورد «كاسيرر» مبادىء أساسية تبرز اللغة في صورة أوسع من مجرد أداة للتواصل، ومن آرائه، في هذا المجال، أن اللغة الشفوية ليست هي الوحيدة التي تنعم بهذا الامتياز، امتياز التواصل، وإنما تتقاسم مع سلسلة أخرى من الأنظمة التي تشكل مجموعها كون الإنسان، وهذه الأنظمة هي الخرافة والدين والفن والعلم والتاريخ، وليس العالم سوى تشكيل من هذه الوحدات.

إلا أن مشروع «كاسيرر» لم ينضج في اتجاه القوة والتماسك، لأنه كان مشروعا فلسفيا أكثر منه إسهاما علميا. (١٠)

وهناك منبع آخر للسيميائيات في المنطق، ومع أن «بيرس» نفسه كان منطقيا، فإن أفكاره في هذا المجال لم تمارس تأثيرا قويا على المرحلة التي عاش فيها، وكان علينا أن نتبع مساراً آخر ينطلق من «فريجه» «Frege» ويمر عبر «راسل» «Russel» و«كارناب» «Carnap».

وقد أسهم إيريك بوسنس «Eric Buyssens» في هذا المشروع بكتابه «Les langages et les discours» «اللغات والخطاب» الصادر في سنة ١٩٤٣.

ويضيف تودوروف إلى هذه المنابع، الجهود المتمثلة في اتجاه اللسانيات البنيوية وروادها أمثال «سابير» «Sapir» و«تروبتسكوي» «Troubetzkoy» و«جاكبسون» «Jakobson» و«هيلمسليف» «Hjelmeslev»

و«بنفنيست» «Benveniste». وقد حاول هذا الاتجاه أن يهتم بالمنظور السيميولوجي مع تحديد مكان اللغة داخل الأنظمة الأخرى للدليل. (١١)

هذه، باختصار، أبرز المنابع التي تنبأت واهتمت بموضوع العلامة أو الدليل داخل الحقل اللساني المعاصر، وقد كان لها دور فعال في تأسيس السيميولوجيا وإبراز حدودها ومجال اشتغالها.

٢- موضوع السيميائيات

توضح «جوليا كريستيفا» موضوع السيميائيات في قولها

«إن دراسة الأنظمة الشفوية وغير الشفوية ومن ضمنها اللغات بما هي أنظمة أو علامات تتمفصل داخل تركيب الاختلافات، إن هذا هو ما يشكل موضوع علم أخذ يتكون، وهو السيميوتيقا (من الكلمة اليونانية «Semeion» أي علامة). (١٢)

ومن خلال هذه القولة، وما أشار إليه «سوسير» سابقا، (١٣) ندرك موضوع السيميائيات، فهي تهتم بالعلامة من حيث كنهها وطبيعتها، وتسعى إلى الكشف عن القوانين المادية والنفسية التي تحكمها، وتتيح إمكانية تمفصلها داخل التركيب.

وقد لاحظ «جان مارتيني» «J.Martinet» أن مختلف التعاريف حول السيميائيات تتضمن مصطلح «Signe». (١٤) علامة، وهذا مؤشر واضح على أن موضوع السيميائيات هو العلامة كما أوردنا سالفا.

فما هي العلامة؟؟ وماهي أقسامها؟؟ وكيف تؤدي معناها داخل السياقات اللغوية والاجتماعية؟

يعرف «سوسير» العلامة (أو الدليل) بأنه «وحدة نفسية ذات وجهين مرتبطين ارتباطا وثيقا، ويتطلب أحدهما الآخر». أما الوجهان فهما التصور «Concept» والصورة السمعية «Image acoustique» والتأليف بينهما يعطينا: الدليل الذي يتوفر على مكونين اثنين: الدال والمدلول، وبالجمع بينهما يتكون المعنى إلا أن العلاقة بين الدال والمدلول تعتبر اعتباطية عند «سوسير». (١٥)

أما بالنسبة «لبيرس»، فمن الصعب أن تفهم دراسته للعلامة لأنها وردت في سياق منطقي دقيق يعتمد كثرة التفريعات والتقسيمات التي تخرج بنا عن غرضنا ومع ذلك يمكن القول إن «بيرس» يعرف الدليل بأنه «عبارة عن شيء ما يعوض شيئا معينا بالنسبة لشخص معين، أي أنه يخلق في ذهن هذا الشخص دليلا معادلا أو دليلا أكثر تطورا يسميه «بيرس» مؤولا «Interpretant» للدليل الأول، ويعوض هذا الدليل شيئا معينا هو ما يسميه «بيرس» «موضوع الدليل» «Objet de signe». (١٦)

وهو التعريف نفسه الذي أورده له مارسيلود اسكال في كتابه حول «سيميولوجيا ليبنز». (١٧)

ونتيجة لهذا التعريف، فقد توصل «بيرس» إلى تقسيم العلامة إلى ثلاثة مستويات:

- الأيقونة: «Icone»، وهي العلامة التي تحيل إلى الشيء الذي تشير إليه بفضل صفات تمتلكها خاصة بها وحدها، مثل الصورة الفوتوغرافية.

- المؤشر «Index»، وهو العلامة التي تدل على الشيء الذي تشير إليه بفضل وقوع هذا الشيء عليها في الواقع مثل الأعراض الطبية التي تشير إلى وجود علة عند المريض، والآثار والطرق على الباب وغيرها.

ـ الرمز «Symbole» وهو العلامة التي تحيل إلى الشيء الذي تشير إليه بفضل قانون غالبا ما يعتمد على التداعي بين أفكار عامة، ويطلق عليها «بيرس» اسم العادات والقوانين، وهي عنده أكثر العلامات تجريدا، وما يلاحظ، في هذا المستوى أن العلاقة بين الدال والمدلول أو المشار إليه هي علاقة عرفية وغير معللة، مثل البياض ودلالته على الحزن أو الفرح. وهذا من الرموز التي تدرسها الأنثروبولوجيا.(١٨)

وأما بالنسبة «لرولان بارت»، فقد لاحظ غموض مصطلح الدليل، نظرا لأنه لا يقتصر على حقل معرفي واحد، بل يمتد من اللغة إلى اللاهوت إلى الطب والسبيرنطيقا ومن هنا تكمن صعوبة تحديده، أو لنقل إن تعريفه أمر نسبي وخاضع لإجراءات الحقل المعرفي الذي يوظف فيه.

وتجدر الإشارة إلى أن «بارت» احتفظ بثنائية الدال والمدلول عند «سوسير» وأضاف إليها ما أدخله «هيلمسليف» من تفريعات على كل من الدال والمدلول.(١٩)

٣- العلاقة بين السيميولوجيا والسيميوطيقا

على المستوى التاريخي والمعرفي، استعملت السيميولوجيا مع «سوسير» وانتشرت في الثقافة الأوروبية، أما «بيرس» فقد استعمل مصطلح «السيميوطيقا» فكان ذلك أصل الاستعمال في الثقافة الأنجلوساكسونية(٢٠). إلا أن المصطلحين معا عرفا انتشارا متبادلا، ويكفي أن ندرك أن العلماء الذين ينتمون إلى الثقافة الفرنسية لم يبعدوا تماما مصطلح «سيميوطيقا» من كتاباتهم، بل إن الجمعية الدولية التي تأسست بفرنسا سنة ١٩٧٤، والمهتمة بحقل العلامات، اختارت ـ كتسمية لها ـ مصطلح «سميوطيقا»، نظرا لانتشاره في الثقافات الأخرى، خاصة الأنجلوساكسونية والروسية(٢١)، مع العلم أن مصطلح السيميولوجيا ظل راسخا بصورة قوية في فرنسا وغيرها من البلدان اللاتينية بفعل جهود «رولان بارت» و«مارتيني».(٢٢)

وقد حدد كريماس الفارق بين المصطلحين في اللغة الفرنسية، بأن جعل «السيميوطيقا» تحيل إلى الفروع أي إلى دراسة أنظمة العلامات المختلفة، كنظام اللغة والصور والألوان وغيرها، أما «السيميولوجيا»، فهي الهيكل النظري لعلم العلامات بصفة عامة، ودون تخصيص لهذا النظام أو ذلك.

وإلى نحو من هذا يذهب «هيلمسليف» «Hjelmeslev» فقد أبقى على مصطلح «سوسير» ولكنه يخصصه بتعريف محدد، وهو «الميتاسيميوطيقا» أي اللغة العلمية الواصفة لمختلف الأنظمة السيميائية.

وبهذا تكون السيميوطيقا فرعا أو موضوعا داخل هذا العلم العام(٢٣)

٤ - علاقة السيميائيات باللسانيات

لقد اعتبر سوسير علما أهم من اللسانيات، وذلك واضح في قوله: «إن اللسانيات ليست سوى فرع من هذا العلم العام، والقوانين التي ستكشفها السيميولوجيا ستكون قابلة لأن تطبق على اللسانيات» وقد تمثلت نقطة انطلاق سوسير في المقارنة بين موضوعي هذين العلمين، فإذا كانت اللسانيات تتخذ اللغات الطبيعية موضوعا لها. فإن السيميولوجيا تتجاوز هذا المجال إلى دراسة مختلف العلامات داخل الحقل الاجتماعي، سواء كانت تلك العلامات لغوية أو غير لغوية.

لكن «بارت» سيعكس الوضعية، وسيعتبر السيميولوجيا فرعا من اللسانيات، يقول في مقدمة كتابه «عناصر السيميولوجيا».

«يجب، من الآن، تقبل إمكانية قلب الاقتراح السوسيري، ليست اللسانيات جزءا، ولو مفضلا، من السيميولوجيا، لكن الجزء هو السيميولوجيا، باعتباره فرعا من اللسانيات». (٢٤)*

وذلك راجع، عند بارت، إلى أن «كل نظام سيميولوجي يمتزج، حتما باللغة». (٢٥) «Tout systeme sémiologique se mele de langage»، فلا يمكن الانفتاح على الأنظمة السيميولوجية الأخرى، كالطعام واللباس، ودراسة خصائصها إلا عبر الدليل اللساني الذي يقسم دوالها ويعين مدلولاتها، ومن ثم يبدو لنا، في النهاية، أن تخيل نظام من الصور أو الأشياء التي تستطيع مدلولاتها أن تتواجد خارج اللغة، أمر يزداد صعوبة أكثر فأكثر». (٢٦)

وفي سياق هذا النظام، نتذكر ماقام به الناقد «كريستيان ميتز» «C.Metz» في دراسته عن السينما، حيث لم يتردد في الاستفادة من آليات اللسانيات وإجراءاتها المفهومية والمصطلحية. (٢٧)

وتظهر علاقة السيميائيات باللسانيات في «علاقة التفسير» «R.dinterpretation» بتعبير «بنفنيست»، فانطلاقا من قدرة نظام ما على تفسير نفسه وغيره، أو عجزه عن ذلك، يمكن تقسيم الأنظمة السيميائية إلى مستويين:

- مستوى الأنظمة التي تعجز عن تفسير نفسها بنفسها، بل تحتاج إلى وسائط سيميائية أخرى، مثل: الصورة والرمز واللون.

- مستوى الأنظمة القادرة على تفسير نفسها وغيرها، وهو النظام اللغوي. وفي هذا الصدد يقول «بنفنست»:

«على الأقل هناك مسألة أكيدة، وهي أن أي سيميولوجيا للصوت أو اللون أوالصورة، لا يمكن أن تصف الأصوات أو الألوان أو الصور، بل لابد لها أن تستعير ترجمان اللغة - كواسطة ضرورية - وبالتالي، فإن وجودها متعذر إلا بواسطة سيميولوجيا اللغة». (٢٨)

أما بالنسبة لتودروف، فإن هذه العلاقة التي تجعل السيميوطيقا خاضعة للسانيات، تثير، عنده، شكوكا حول استقلالية السيميائيات، بل حول المبادىء والمفاهيم الأساسية المتداولة حولها، فقد «حوصرت السيميوطيقا، من زاوية ما، من قبل اللسانيات، فإما أن ننطلق من العلامات غير اللغوية التي نجد فيها مكانا للغة (وهذه طريق بيرس)، وإما أن ننطلق من اللغة بغية دراسة أنظمة العلامات الأخرى (وهذه طريق سوسير)، على أننا نوشك أن نفرض على الظواهر المختلفة النموذج اللغوي، ومن هنا يتقلص النشاط السيميوطيقي إلى محاكاة في التسمية، فتسمية الوقائع الاجتماعية المعروفة جيدا بـ «الدال» أو «المدلول» أو «السياقي» أو الاستبدالي» لا تقدم للمعرفة شيئا». (٢٩)

ولكن «كريماس» لا ينظر بمثل هذا التخوف إلى تلك العلاقة التي آلت عند «تودوروف» إلى تسلط للسانيات على السيميوطيقا، وهيمنتها على أدواتها التحليلية، وإنما يعتبرها ضرورة تاريخية تشرط الإنتاج

* لعل الأستاذ د. محمد السرغيني لم ينتبه إلى هذه المسألة، فنسب إلى «بارت» ما حقه أن ينسب إلى «سوسير» فهو يقول: «يفهم بارت السيميولوجيا إذن، على أنها علم عام تعتبر الألسنية جزءاً منه».

العلمي في مجال السيميئيات، مادامت اللسانيات تعتبر منهجا في البحث وموضوعا للدراسة في آن واحد. وفي هذا الصدد، نجده يقول: «لا يتعلق الأمر ـ كما يظن بعضهم ـ بهيمنة غير مناسبة للسانيات على السيميولوجيا، ولكن بالشروط العامة التي تمارس داخلها كل عملية ذات نزوع علمي». (٣٠)

والواقع أن هذه الهيمنة التي تظهر للسانيات على السيميائيات، سواء على مستوى المصطلحات أو الأدوات الإجرائية، لاتعد منقصة لهذا العلم، ويكفي أن نتفحص تاريخ العلوم والمناهج لنلمس بوضوح كيف أن كثيرا من العلوم الوليدة قد استوحت مناهج علوم مكتملة، ولنذكر ـ هنا ـ كيف أن النقد الأدبي في القرن التاسع عشر استوحى، مع «تين» «Taine»، خصائص المنهج العلمي في الطبيعيات. (٣١)

وقد استطاعت اللسانيات نفسها أن تطور من تقنياتها، عندما استمدت من الرياضيات منهجها التجريدي.

فالمسألة، إذن، لا تدرس في إطار الأخذ والاستيحاء، وإنما ينبغي أن تدرس في إطار مدى علمية المناهج الوليدة وقدرتها على دراسة موضوعها دراسة دقيقة.

٥- نقد السيميائيات

من البديهي ألا تسلم السيميائيات من النقد، خاصة لزعمها أنها تحتل مكانة «علم العلوم»، في الوقت الذي لا تزال في طور تأسيس أصولها المعرفية على أرضية ثابتة.

فبالنسبة «لتودوروف»، لا يمكن الحديث عن بناء علمي متكامل، وبالرغم من أعمال «بيرس» و«سوسير» و«إيريك بويسنس» و«ياكبسون» و«بارت» و«هيلمسليف» و«كارناب» وغيرهم، فإن «السيميائيات تظل مجموعة من الاقتراحات أكثر منها علما أو كيانا. معرفيا مؤسسا تأسيسا سليما». (٣٢)

وقبل «تودوروف»، اعترف «رولان بارت» بأن السيميولوجيا، كما هي في حدودها «ليست فخاميتا فيزقيا، وإنما هي علم من بين علوم أخرى تعتبر ضرورية، لكنها غير كافية». (٣٣)

ويخطو مارسيلو داسكال خطوة إيجابية في إبراز الصورة المعاصرة للسيميائيات، فهي لا تزال ـ عنده ـ في طفولتها، وهي لم تتحول إلى سيميولوجيا واحدة متوفرة على تجانس منهجي ومفاهيمي، ومن ثم «فإن السيميولوجيا لاتزال في مرحلة ما قبل الأنموذج من تطورها كعلم». (٣٤) وقد رصد تعارض المدارس السيميائية في مستويين:

ـ المستوى الأول: في النظريات والمقترحات السيميوطيقية.

ـ المستوى الثاني: وهو الأهم، ويتمثل في التصورات التي تحدد مجال السيميوطيقا، وما هو داخل في مجالها، وما هو خارج عنها. (٣٥)

وبالإضافة إلى هذا النقد الموجه إلى الجوانب النظرية في السيميائيات، فإن الجانب التطبيقي للمنهج السيميائي لا يخلو، هو الآخر، من انتقادات، وسنرى أثناء عرضنا للمنهج، كيف أنه أضحى مغرقا في التجريد والمنطق، خاصة مع مفهوم المربع السيميائي.

ثم إن المنهج السيميائي تحول في كثير من التجارب، إلى إسقاطات آلية لا نكاد نعثر معها على خصوصية النصوص المطبق عليها، فعاملية «كريماس»، مثلا، نبحث لها عن تحقق في هذا النص أو ذاك، دون أن نفكر - لحظة - في إمكانية وجود نصوص لا تستجيب لتلك العاملية بصورتها المغلقة.

٦- خصائص المنهج السيميائي

مهما تعددت جوانب المنهج أو اتسعت أصوله وفصوله، فإنه يظل محتفظا بخصائص عامة تحكم مختلف عناصره، وتطبع سائر أدواته المنهجية والإجرائية.

ولا يخرج المنهج السيميائي عن هذه القاعدة فإن له، هو الآخر، خصائص عليها يتكىء، وبها يتميز. أولى هذه الخصائص أنه منهج داخلي محايث[٣٦]، ويعني ذلك أنه يرتكز على داخل النص، باعتبار أن العلاقة التي تقوم بين العمل الأدبي ومحيطه الخارجي لا ترقى - حسب هذا النوع من النقد الذي يتشكل وينتشر في سياق ثقافي وحضاري موسوم بخصوصيات جوهرية - إلى مستوى تأسيس معنى عميق للنص. وبالتالي، يتعين الركون إلى شبكة العلاقات القائمة بين عناصر الدال من حروف وكلمات وجمل.

والواقع أن مبدأ المحايثة يرتد إلى الدراسات اللسانيات. وذلك مع مبدأ الاستقلالية الذي تحدث عنه «سوسير». ثم مبدأ المحايثة مع «هيلمسليف».

وقد انطلق مبرر قيامه في تلك الدراسات من الإشكال الآتي: إذا كان موضوع اللسانيات هو الشكل، فإن أي استعانة بالوقائع «خارج لسانية» ينبغي أن يقصى، لما له من انعكاس سلبي على تجانس الوصف اللغوي.

ويظهر، مع النظرة السطحية، أن مبدأ المحايثة في غاية البساطة والوضوح، إلا أنه يثير إشكالات نظرية ونقدية وزعت ساحة النقد الأدبي إلى اتجاهات ومذاهب شتى. ذلك أنه يثير إشكالا مرتبطا بفضاء وجوده، إذ لم يتفق حول مكان المحايثة، فهل هي موجودة داخل البنيات النصية، وما على الناقد إلا محاولة اكتشافها ووصفها وتوضيح أشكالها؟ أم أنها لا تتعدى الوجود الذهني النظري، ومن ثم فهي بناء يشيد من قبل العقل الإنساني؟؟ إن الأمر، في نظر كريماس، شبيه بالإشكال الوارد حل مبدأ «الديالكتيك»، فمع التسليم بوجود هذا المبدأ، يبقى السؤال مشروعا حول مكان وجوده: هل يقع داخل الأشياء أم داخل الأذهان؟؟

وثاني خصائص المنهج السيميائي أنه منهج بنيوي، وهذا واضح من خلال الخاصية السالفة، كما أنه يبرز أثناء استقراء المصطلحات الفاعلة في هذا التحليل، فالاهتمام بداخليات النص ماهو إلا توجه بنيوي، والحديث عن «البنية»، و«البنية السطحية»، و«البنية العميقة»، و«النظام»، و«العلاقات»، كل هذه المصطلحات ازدهرت مع النقد البنيوي، واكتسبت كثيرا من الفعالية.

ولنأخذ على سبيل المثال مصطلح «العلاقات»، فمن المؤكد لدى البنيويين واللسانيين عموما أن المعنى لا يقوم إلا بواسطة الاختلاف... وهذا الاختلاف يفترض وجود نسق مبنين من العلاقات بين عناصر عدة لا يمكن أن تأخذ معناها، أو تكون دالة، إلا من خلال شبكة العلاقات التي تقوم بينها... تلك الشبكة التي تشكل هندسة للمعنى أو شكلا للمحتوى تتخذه البنيوية مجالا للتحليل.

أما ثالث هذه الخصائص، فإنها تنبع من طبيعة الموضوع الذي تدرسه السيميائيات ـ والسيميائيات الأدبية بوجه خاص ـ، فمن المعلوم أنها تهتم بالخطاب في بعده السردي فتتجاوز، بذلك، حدود الاهتمام بالجملة، باعتبارها أكبر وحدة لسانية كما تفعل اللسانيات.

ففي الوقت الذي «تهتم فيه اللسانيات بأمر تكوين الجمل وإنتاجها أو القدرة الجملية، فإن السيميائيات تهتم بموضوع بناء الخطابات والنصوص وتنظيمها وإنتاجها... أو بالقدرة الخطابية».

وكنتيجة لهذه الخاصية، فإن السيميائيات تنعت بأنها «نصية». (٣٧)

ب ـ مفهوم الترادف

١ - الترادف لغة

تقدم المعاجم العربية للترادف المعطيات الآتية:

«ردف من الردف، هو ما تبع الشيء، وكل شيء تبع شيئا، فهو ردفه... وإذا تتابع شيء خلف شيء، فهو الترادف، ويقال: جاء القوم رداف، أي بعضهم يتبع بعضا. وفي حديث بدر: «فأمدهم بألف من الملائكة مردفين»، أي متتابعين يردف بعضهم بعضا، وترادف الشيء: تبع بعضه بعضا، والترادف: التتابع. وأرداف النجوم تواليها وتتابعا، وأردفت النجوم أي توالت». (٣٨)

فهذه المعاني تؤكد أن الترادف يلحظ فيه جانب التتابع والتوالي في الزمان والمكان والهيئة. وسنستحضر هذه المعاني أثناء عرض التصورين القديم والحديث للترادف.

٢ - الترادف في التصور اللغوي القديم

يحتفظ التصور القديم للترادف بموقفين يبدوان متعارضين في ظاهر التحليل، لكن النظر المتأني الذي يعمد إلى تحرير القول في الخلافات تحريرا دقيقا، يكشف بأن الخلاف يكاد يكون لفظيا، أو على الأقل خلافا جزئيا يأتي نتيجة اختلاف زوايا النظر.

ـ الموقف الأول:

يعرف موقف الإنكار ـ إنكار القول بالترادف ـ صياغته الأولى مع «ابن فارس» الذي يحيل على أستاذه «ثعلب». والمطلع على كلامه يدرك أنه ينكر وجود الترادف في اللغة. يقول: «وسمي الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو السيف والمهند والحسام. والذي نقوله في هذا: إن الاسم واحد وهو «السيف»، وما بعده من الألقاب صفات... ومذهبنا أن كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى». (٣٩)

ويرفض مذهب من يعتبر تلك الكلمات، وإن اختلفت ألفاظها، ترجع إلى معنى واحد، ويورد بعض الأمثلة للتدليل على رفض الترادف.

فإذا كان يجوز في اعتقاد البعض أن نفسر «قَعَدَ» بـ «جَلَسَ»، فهذا غير صحيح، «لأن في «قعد» معنى ليس في «جلس»، ألا ترى أنا نقول: قام ثم قعد، وأخذه المقيم والمقعد، وقعدت المرأة عن الحيض... ثم نقول: كان مضطجعا فجلس، فيكون القعود من قيام، والجلوس عن حالة دون الجلوس، لأن الجلس: المرتفع، فالجلوس ارتفاع عما دونه». (٤٠)

فالاحتكام إلى التركيب والسياق أدى إلى رفض القول بالترادف، وهذا ما نود إلقاء الضوء عليه أكثر، لأنه يساعد على تضييق دائرة الخلاف بين المثبتين للترادف والمنكرين له وفق ما سيرد في تصور المحدثين قريبا.

- الموقف الثاني

هو موقف الإقرار بوجود الترادف، ويعرف انتشارا بالقياس إلى الموقف السابق، إذ قال به خلق كثير، في مقدمتهم «سيبويه» الذي يقول متحدثا عن خصائص العربية: (اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين... واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو: ذهب وانطلق....). (٤١)

وإلى هذا ذهب «فخر الدين الرازي» في «المحصول» محاولا الاقتراب أكثر من تحرير القول في مسألة الترادف. وذلك من خلال إشارته إلى ضرورة إضافة قيد «الاعتبار الواحد» إلى تعريفه. يقول: «الألفاظ المترادفة هي الألفاظ المفردة الدالة على مسمى واحد باعتبار واحد. واحترزنا بقولنا «باعتبار واحد» عن اللفظين إذا دلا على شيء واحد باعتبار صفتين كالصارم والمهند، أو باعتبار الصفة وصفة الصفة، كالفصيح والناطق». (٤٢)

وهو احتراز جوهري، لأن الترادف، حين يحتمي بالصفات، فإنه لابد له من استحضار اعتبارات عدة تجعل اللفظ الثاني الذي هو صفة لا يتماهى كلية مع اللفظ الأول الذي هو اسم. وسنحتاج إلى هذا القيد في مقبل التحليل.

وناقش الرازي المنكرين حول جواز وقوعه، أو وقوعه فعلا، ورد رأي من يعتبر الترادف مخلا بالفهم، أو محدثا لمشقة الحفظ. (٤٣)

وفي سياق جرده لمختلف الآراء، ينقل «السيوطي» عن «التاج السبكي» قوله بالترادف. (٤٤) ويسهم «ابن تيمية» في إثارة الموضوع، فيعتبر أن هناك أسماء تقع بين المترادفة والمتباينة، وهي المتكافئة، ويمثل لها بأسماء الله الحسنى وأسماء الرسول عليه السلام، وأسماء القرآن، «فإن أسماء الله كلها تدل على مسمى واحد، وكل اسم من أسمائه يدل على الذات المسماة، وعلى الصفة التي تضمنها الاسم، كالعليم يدل على الذات والعلم، والقدير يدل على الذات والقدرة، والرحيم يدل على الذات والرحمة، وإنما المقصود أن كل اسم من أسمائه يدل على ذاته، وعلى مافي الاسم من صفاته، ويدل أيضا على الصفة التي في الاسم الآخر بطريق اللزوم». (٤٥)

وفي سياق حديثه عن اختلاف أقوال السلف في التفسير، وهذا أمر مهم، لأنه يربط الترادف بالحقل التفسيري كما سنرى لاحقا، يقر ابن تيمية بأنهم يعبرون عن المعاني بألفاظ متقاربة توهم بالترادف، وساقه ذلك إلى اعتبار الترادف قليلا في اللغة: «وأما في ألفاظ القرآن فإما نادر وإما معدوم. وقل أن يعبر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه، بل يكون فيه تقريب لمعناه». (٤٦) وهذا إدراك دقيق للإشكالية، فهناك نوع من الترادف لوسمي تقاربا لكان أحسن، ومن أمثلته، أن يفسر قوله تعالى: «يوم تمور السماء مورا» بالحركة و«أوحينا إليه» بالإعلام أو الإنزال.. و«لاريب فيه» بلا شك فيه... فكل هذا تقريب، وإلا فالريب غير الشك، لأن فيه اضطرابا وحركة. (٤٧)

ويضيف ابن تيمية مصطلحا آخر وهو «التضمن»، أي أن الألفاظ تتضمن معاني ألفاظ أخرى، فالريب يتضمن معنى الشك ويتجاوزه إلى حالة الاضطراب، والحركة.(٤٨)

وهذا التصور الذي يقول بالترادف على مستوى التقريب والتضمن، ينسجم، في جانب منه، مع تصور ابن فارس الذي يذهب إلى أن في «جلس» معنى ليس في «قعد»، وإن كان اللفظان يشتركان في عناصر محددة، وهو التصور الذي تذهب إليه الدراسات اللغوية الحديثة. فضلا عن كونه ينسجم مع مفهوم الترادف لغة. وكأن الألفاظ تتوالى وتتابع في دلالتها على مسمياتها فتأخذ كل واحدة من أختها قسطا من المعنى يحصل بسببه الترادف المعنوي

٣- مآل التصور العربي للترادف لدى المحدثين

يغلب على الدارسين، داخل حقل الدراسات اللغوية العربية الحديثة، القول بالترادف، وهذا ما نجده عند محمد المبارك(٤٩)، وإبراهيم أنيس(٥٠)، وصبحي الصالح(٥١)، وعبد الواحد وافي(٥٢) وغيرهم. وهم لا يقدمون تصورا جديدا للظاهرة، بقدر ما يركزون على تأكيد أمر الترادف وإبراز وظائفه التي تدل على ثراء اللغة العربية.

ويذهب دعاة المنهج الأدبي في التفسير(٥٣) إلى إنكار الترادف في اللغة والقرآن، منطلقين من المبدأ الذي صاغوه، «وهو أن أي لفظ لا يمكن أن يقوم غيره مقامه».(٥٤)

وتأسيسا على هذا المبدأ، يشهد استقراء ألفاظ القرآن، عند أصحاب المنهج الأدبي في التفسير، أن «القرآن يستعمل اللفظ بدلالة معينة لا يمكن أن يؤديها لفظ آخر في المعنى الذي تحشد له المعاجم وكتب التفسير عددا قل أو كثر من الألفاظ».(٥٥)

وقدمت عائشة عبدالرحمن - المطبقة الوفية لخطة المنهج الأدبي في التفسير عند أستاذها الخولي - نماذج كثيرة من القرآن تؤكد ما ذهب إليه المحققون من أهل اللغة في إنكار القول بالترادف، خاصة في لغة واحدة، مستندة، في ذلك، إلى ما ذهب إليه أبوهلال العسكري من أن «ما يجيء في لغة واحدة، فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما ظن كثير من النحويين واللغويين، وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة، وعلى ما جرت به عادتها وتعارفها، ولم يعرف السامعون تلك العلل والفروق، فظنوا ما ظنوه من ذلك، وتأولوا على العرب ما لايجوز في الحكم».(٥٦)

ووصلت إلى أن هناك فروقا دلالية بين الأزواج الآتية. (الرؤية والحلم)، (آنس وأبصر)، (النأي والبعد)، (حلف وأقسم)، (تصدع وتحطم)، (الخشوع والخشية)، (الخضوع والخوف)، (زوج وامرأة)، (أشتات وشتى)، (الإنس والإنسان) و(النعمة والنعيم).

ويستحسن تقوية التمثيل بالإشارة إلى بعض المعطيات المتعلقة بأحد أزواج المجموعة السابقة.

فقد ذهبت إلى أن التصدع في الاستعمال القرآني لا يراد به التحطم، واستدلت على ذلك بكلام نلخصه فيما يلي:

فالتصدع من الصدع، والأصل فيه الشق في الأجسام الصلبة، ويستعمل مجازا في الصداع كأنه شقاق في الرأس من الألم، ويستعمل معنويا في التصدع بمعنى التفرق والتمزق.

أما الحطم، فأصله، الهشم مع الاختصاص بما هو يابس وإن لم يكن صلبا، كالحطام وباستقراء مظان استعمال لفظ «الحطم» في القرآن، ظهر لها أن المواضع الستة التي ورد فيها تدل على التهشيم مع العنف والقسوة. . . ومن ثم، فهو «غير التصدع للجبل الصلب في آية الحشر(٥٧)، وصدع الأرض في آية الطارق(٥٨)، (٥٩)».

وما يلاحظ على هذا التخريج أن هناك عناصر مشتركة بين «تصدع» و«تحطم» في عملية التهشيم والانكسار، وإن استقلت كل مفردة، بعد ذلك، بدلالة خاصة، وهذا الذي كان على المفسرة أن تشير إليه، وهو ما سنقف عنده في سياق عرضنا للتصور السيميائي لظاهرة الترادف.

وهم ينهجون ذلك السبيل إيمانا منهم بأن للقرآن معجمه الخاص الذي لا يجوز أن يحتكم في تفسيره إلى غيره، ومن ثم لا مبرر للاعتراض عليهم بإمكانية وقوع الترادف في بعض الصيغ والألفاظ. تقول بنت الشاطىء: «والقول بدلالة خاصة للكلمة القرآنية، لا يعني تخطئة سائر الدلالات المعجمية، كما أن إيثار القرآن لصيغة بعينها، لا يعني تخطئة سواها من الصيغ في فصحى العربية، بل يعني أننا نقدر أن لهذا القرآن معجمه الخاص وبيانه المعجز، فنقول إن هذه الصيغة أو الدلالة قرآنية، ثم لا يعترض علينا بأن العربية تعرف صيغا ودلالات أخرى للكلمة»(٦٠). دون أن تدري بأن مثل هذه الأحكام من شأنها أن تنسف أهم لبنة في صرح المنهج الأدبي الذي يستندون إليه، لأن ذلك يتعارض مع ضرورة العودة بدلالة الألفاظ القرآنية إلى زمن نزول الوحي، باعتبار أن الألفاظ لا يمكن أن تفسر لدى المخاطبين وتمثل لديهم إلا عبر مفردات تقترب منها في الدلالة، وهذا هو معنى الترادف لغة واصطلاحا، وهو ما قام به ابن عباس رضي الله عنه، عندما كان يفسر اللفظة القرآنية بمرادفها في العربية، ثم يستدل على صحة تفسيره بالشعر العربي، وهو ما تشهد به «مسائل ابن الأزرق» التي اهتمت برعايتها بنت الشاطىء، إن صحت نسبتها متنا وسندا.

جـ ـ التحليل السيميائي لظاهرة الترادف

أشرنا سابقا إلى أن السيميائيات تهتم بالعلامة اللغوية ـ وغير اللغوية ـ من حيث كنهها وطبيعتها، وتسعى إلى الكشف عن القوانين المادية والنفسية التي تحكمها، وتتيح إمكانية تمظهرها داخل التراكيب والسياقات اللغوية والاجتماعية.

وداخل النظام اللغوي، حاول السيميائيون دراسة خصائص اللغة، وطرق الدلالة، والعلاقة الموجودة بين المعجم والتركيب، واهتموا بعلاقة اللفظ بمدلوله، وأدركوا أن المفردات تتكون من مجموعة من العناصر يضبطها المعجم، ولكنها، عندما تتعالق مع مفردات أخرى داخل تركيب محدد، فإنها تستقبل سمات جديدة لا يتوفر عليها معجم تلك المفردات منفصلة عن بعضها البعض.

وقد استعملوا في إبراز هذه المعطيات مصطلحات جديدة تحتاج إلى فضل بيان. فاللفظة الواحدة تتضمن مجموعة من السمات أطلقوا عليها مصطلح «Semes» أي معانم، جمع معنم، وهو «الوحدة الصغرى للدلالة»(٦١). فلفظ «الكرسي» ـ مثلا ـ يضم المعانم الآتية: «له مسند»، «له أرجل»، «لشخص واحد»، «للجلوس»، أما لفظ «الأريكة»، فهو يضم، إلى جانب المعانم السابقة، معنم جديد وهو «له يدان».(٦٢)

ولفظ الخشية يضم المعانم الآتية : «شعور»+«متوجه نحو المستقبل» . أما لفظ «الندم» ، فهو يضم المعنم الأول «شعور» «متوجه نحو الماضي» .

إن الأمثلة السابقة تبرز أن الألفاظ تتوفر على مجموعة من السمات ، أو المعانم وكلما دخلت سمة جديدة ، أتيح للدارس أن يميز ، بموجبها ، بين الألفاظ ، وهذا يدل على أن للمعانم وظيفة اختلافية ، أي أنه بواسطة الاختلافات الحاصلة بين المعانم ، نستطيع أن نميز بين الألفاظ ، وبالتالي ، يمكن إنتاج الخطابات . (٦٣)

وقد ساعد على هذا الأمر قيام تحليل في الدراسات الفونولوجية واللغوية ، سمي بالتحليل المعنمي أو المكوني(٦٤) ، يسعى إلى البحث في مختلف السمات التي تميز بين الحروف والمفردات على المستوى الصوتي ، إلى درجة يمكن الحديث عن علاقة تشاكلية بين مستوى الشكل ـ الحروف والأصوات ـ ، ومستوى المحتوى ـ الدلالة . وتأكيدا لهذا التشاكل يقول كورتيز «إن التحليل المعنمي يبدو مشابها تماما للوصف الفونولوجي»(٦٥)

ومما يلاحظ ، بصدد دراسة الألفاظ دراسة معنمية ، أن بعض التعابير تضفي على اللفظة معانم ملائمة وسمات جديدة لا نجدها في معجم تلك اللفظة . وهذا يدل على أن السياق يمارس دورا في إضافة معانم ملائمة وسمات جديدة إلى الألفاظ أثناء التركيب .

وتوضيحا لهذه الحقيقة ، يقدم بعض الدارسين الأمثلة الآتية :

ـ هناك عاصفة في الجبال .

ـ هناك عاصفة بين هؤلاء الناس .

فالعاصفة الأولى تتوفر على معانم محددة وهي «عنصر طبيعي»+«له دلالة على الاضطراب الجوي» . أما العاصفة في المثال الثاني ، فهي تستوعب سمة جديدة لا تتوفر في المعانم السابقة ، وهي التي تتيح إمكانية التوافق السياقي والمعنوي بين «العاصفة» و«الناس» ، ألا وهي : «نقاش حاد» . (٦٦)

والمعجم لا يقدم هذه السمة الجديدة ، وإنما هي من إضافات السياق ، ولذلك فقد ميز السيميائيون بين نوعين من المعانم : معانم ثابتة في بنية اللفظة سموها «معانم نووية»(٦٧) «Semes Nucleaires» ، وأخرى متحولة ومتغيرة من سياق لآخر ، أطلقوا عليها مصطلح «معانم سياقية» «Classémes» . (٦٨)

ولو حاولنا ربط هذا التحليل بظاهرة الترادف ، فإننا نلاحظ أن كل مفردة تتوفر على سمات معينة ، وعندما يروم الدارس تفسيرها بمفردة أخرى ، فإنه يراعي أكبر قدر ممكن من التشاكل الحاصل بين معانم اللفظة المفسرة واللفظة المفسرة ، ويبعد أن يكون ذلك التوافق تاما وشاملا لجميع المعانم والسمات ، لذلك يذهب «كريماس» ـ وآخرون ـ إلى أنه لا يوجد هناك ترادف بمعنى التطابق التام والكلي ، وإنما نتوفر على ترادف جزئي «Synonymie partielle» ، أو شبه ترادف(٦٩) ، «Parasynonymie» أو «Quasisynonymie» . (٧٠)

وإذا كان من المستبعد الحديث عن الترادف بالمعنى التام ، فلا أحد ، يقول كريماس وكورتيز ، يشك في وجود ترادف معنمي بين الكثير من المفردات ، ففعل «Craindre» ـ أي خشي من ، أو خاف من . . وفعل «Redouter» ـ بمعنى خشي من ، أو خاف من . . . ـ يتضمنان ، على الأقل ، معنما مشتركا بينهما ، يدعى نواة معنمية ، «Noyau Sémique» ، وهو الذي يتيح لهذين الفعلين أن يحل أحدهما محل الآخر في عديد من السياقات . (٧١)

ولا نريد أن نساير الموجة التي تحاول أن ترد كل اكتشاف في عالم الفكر والثقافة المعاصرة إلى أصول تراثية، وإنما نشير إلى أن ما يذهب إليه السيميائيون المعاصرون واللسانيون بصفة عامة، هو ماكان يرغب في قوله كل من ابن فارس وابن تيمية، فعندما يصرح الأول بأن في «قعد» معنى ليس في «جلس» إنما أراد القول إن هناك سمات مشتركة بين الفعلين، لكن كل واحد منهما ينفرد بمعانم لا يتوفر عليها الآخر.

أما ابن تيمية، فقد وصف ظاهرة الترادف بأنها أمر تقريبي، يقول: «... وقل أن يعبر عن لفظ واحد بلفظ واحد يؤدي جميع معناه، بل يكون فيه تقريب لمعناه»(٧٢)، ووصف تفسير «الريب» بالشك بأنه «تقريب»(٧٣) وحديثه عن التضمن - سابقا - يعني أن الألفاظ تستوعب معانم تكون متضمنة في مترادفاتها، وبذلك يجوز تفسير الواحدة بالأخرى.

بل إن هذا الوعي نجده عند الفلاسفة والمناطقة، ففي معرض حدهم لماهيات الأشياء والأنواع، كانوا يركزون على ما يسميه الغزالي «مجموع الذاتيات المقومة للشيء»، إذ يوجبون على من يتصدى لذلك أن «يذكر جميع الذاتيات(٧٤) المقومة (للشيء) حتى يكون مجيبا، وذلك بذكر حَدِّه، فلو ترك بعض الذاتيات لم يتم جوابه، فإذا أشار إلى خمر وقال: ماهو؟ فقولك: شراب، ليس بجواب مطابق، لأنك أخللت ببعض الذاتيات وأتيت بما هو الأعم، أي المشترك بين الخمر والماء، بل ينبغي أن تذكر: «المسكر»... والمقصود أنه يجب أن تذكر ما يعمه وغيره وما يخصه، لأن الشيء هو باجتماع ذلك، وبه تحصل ذاته»(٧٥).

ومجموع الذاتيات هو ما تسميه السيميائيات بالمعانم، ومثال الخمر ينسحب على سائر الألفاظ، ففي كل مفردة ذاتيات تشترك مع غيرها، لكنها تستوعب، في الوقت نفسه، سمات خاصة بها، تظهر داخل كل سياق، وهو ما اهتدى إليه الزركشي في قاعدة له حول الترادف تقول: «ولهذا وزعت، أي الألفاظ، بحسب المقامات، فلا يقوم مرادفها فيما استعملت فيه مقام الأخرى، فعلى المفسر مراعاة الاستعمالات والقطع بعدم الترادف ما أمكن، فإن للتركيب - أي السياق - غير معنى الأفراد - أي اللفظة مفردة - ولهذا منع كثير من الأصوليين وقوع أحد المترادفين موقع الآخر في التركيب، وإن اتفقوا على جوازه في الإفراد».(٧٦)

وعندما حاول التفرقة بين ألفاظ يظن بها الترادف، لم يجد إلى ذلك سبيلا إلا بالاستعانة بمقولة «التقريب» و«التضمن»، فالفرق بين «الخوف» و«الخشية» فرق مراتبي، إذ الخشية أعلى من الخوف، والفرق بين «الشح» و«البخل» هو أن البخل داخل في الشح متضمن فيه، والشح أشد البخل، بمعنى أنه يستوعبه و يتجاوزه إلى معانم أخرى، والفرق بين «التمام» و«الكمال»، أنهما، وإن اشتركا في مقوم إزالة النقصان، فإن الأول لإزالة نقصان الأصل، أما الثاني، فهو لإزالة نقصان العوارض بعد تمام الأصل.(٧٧)

ومما لاشك فيه أن دراسة بقية أمثلته دراسة دقيقة، تؤدي إلى نتائج تنسجم مع التصور الحديث للترادف.

إن القول بوجود الترادف أو عدم وجوده يحتاج إلى تحرير القول تحريرا دقيقا، إذ من المحتمل أن يكون الخلاف لفظيا، ولعل ماكان يقصده النفاة هو تأكيد وجود معانم خاصة بكل مفردة، وانطلاقا من التحليل الحديث، يظهر بأن من يقول بالترادف إنما يقصد به وجود معانم مشتركة بين لفظين، دون أن ينكر إمكانية وجود معانم خاصة بكل منهما تبرز داخل سياق تركيبي معين.

ولو حاولنا أن نرسم العلاقة بين المثالين اللـذين أوردهما «جون دوبوا» سابقا، وهما الكرسي والأريكة، على الشكل التالي:

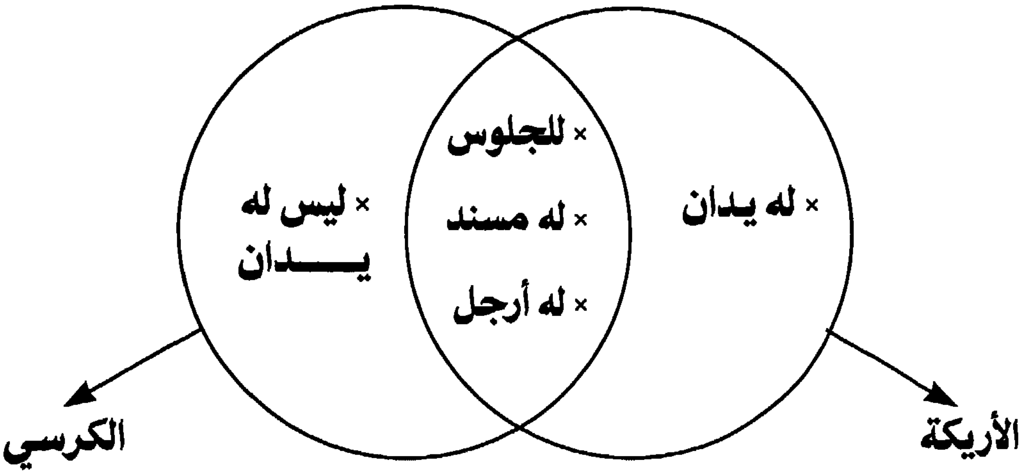

لأمكن القول إن النفـاة للترادف ينظرون إلى العناصر التي بقيت خـارج دائرة التقاطع، أما من يثبتـه، فإنه يركز نظره على دائرة التقاطع في المقام الأول.

وإذا اتضح هذا الأمـر، علمنا أنه بـالإمكان التوفيـق بين النظرتين، لأن كل واحدة منهما لا تنفي إمكـانية الأخرى، بل إن الاختلاف المتوهم قمين بأن ينحصر في دائرة اختلاف زاوية النظر ليس إلا. (٧٨)

ثم إن مجال التفسير محتاج - ضرورة - إلى الاستعانة بالألفاظ التقريبية التي بإمكانها أن توضح معنى اللفظة المراد شرحها، وإلا بطلت عملية التفسير نفسهـا وأصبحت مستحيلة(٧٩). وقد تستحيل معهـا عملية فهم الخطاب نفسه، ولا يخفي ما وراء هذا المنهج من تعطيل قد يهدر الهدف الأول من نزول القرآن. يقول ابن القيم «. . . فإن هذا لـوصح لم يحصل لأحد العلم بكلام المتكلـم قط، وبطلت فائدة التخاطب، وانتفت خـاصية الإنسان، وصار الناس كالبهائم، بل أسوأ حالا». (٨٠)

وإذا صحت مسائل ابن الأزرق، فإنها تكشف عن دور الألفاظ المتقاربة في تحديد دلالة المفردات، إذ كان ابن عباس ـــ رضي الله عنـه ـ يعمد إلى أقـرب لفظة تؤدي أكبر قـدر من معاني اللفظـة مجال التفسير، مطمئنا بذلك إلى أنـه يقوم بوظيفة تفسيريـة لا يستقيم أمر التفسير بدونها، ومن ثم، فسر العديـد من الألفاظ تفسيرا «ترادفيا» ـ بالمعنى التقريبي للترادف ـ وللتدليل على ذلك، نسوق نماذج ضمن الجدول الآتي: (٨١).

اللفظ المراد تفسيره	اللفظ المفسر له
الوسيلة	الحاجة
المنهاج	الطريق
الينع	النضج
الأثاث	المتاع
القاع الصفصف	الأساس المستوي
خوار	صياح
الشواظ	اللهب
أمشاج	اختلاط ماء الرجل وماء المرأة
السمود	اللهو
النحب	الأجل
العضد	المعين الناصر
الصّرّ	البرد

فهذه النماذج تدل على أن اللجوء إلى الترادف أمر تفرضه ضرورة التواصل التفسيري، وتبقى، بعد ذلك، لكل لفظ سمته الخاصة التي تبرز داخل السياقات الخاصة.

أما نفي الترادف جملة وتفصيلا، فإنه، إن جوزه العقل، لايقوى على مواجهة ما تفرضه العملية التفسيرية، وسواء سمي ذلك ترادفا أو غيره، فإنه لا يغير من حقيقة الأمر شيئا، ويوشك أن تصدق عليه قاعدة «لا مشاحة في التسمية بعد فهم المعنى» .(٨٢)

والجدير بالذكر أن رفض أصحاب المنهج الأدبي في التفسير للترادف، لم يأت نتيجة تحليل أو استثمار لنصوص الرافضين والمؤيدين، والوقوف عند أقوالهم وقوفا تحليليا نقديا، وإنما ورد وتبلور انطلاقا من المبدأ العام، وهو أن اللفظ القرآني لا يمكن أن يقوم مقامه أي لفظة أخرى مما تجوزه اللغة العربية، ونسوا أن القرآن لم يكن إلا لغة عربية توظف في مستويين:

ـ مستوى إحالي، وفي هذا المستوى يقع الاهتمام بالعلاقة بين الألفاظ المترادفة ومسماها من حيث الاصطلاح والوضع فقط، دون اعتبار لأي ملحظ آخر، وهنا تكون الألفاظ المترادفة متساوية لأنها تحيل على شيء واحد هو مرجعها «Le referent». وبنوع من التوسع، يمكن اعتبار كل لفظة بأنها قادرة على أن تسد مسد الأخرى، وأن تنوب عنها.

ـ أما المستوى الثاني، فهو مستوى إيحائي، لا يتعلق بالإحالة فقط، وإنما يضم مجموعة من القيم الدلالية غير القيمة الإحالية، بعبارة أخرى، إن اللفظ ـ هنا ـ وإن كان يسمى مسمى ما، فهو أيضا ينبه إلى مجموعة من المداليل ويومىء إليها، وعليه فالألفاظ المترادفة، وإن كانت متساوية من حيث قيمتها الإحالية، فقد تختلف من حيث القيمة التنبيهية والإيحائية.(٨٣)

والواضح أن اللغة القرآنية استوعبت المستويين معا، فهناك بعد إحالي وآخر فني إيحائي، وكلا المستويين يستدعي تفسيراً محدداً، ولابد أن يقوم هذا التفسير على استحضار الألفاظ المتقاربة. وهذا ماسارت عليه مناهج المفسرين منذ وقفات ابن عباس إلى آخر تفسير معاصر، مرورا بجهود أبي عبيدة والفراء وابن قتيبة والطبري والزمخشري والرازي وغيرهم، مما يقوم حجة قوية على أن رفض الترادف، بالمعنى الذي آل إليه في التحليل اللساني المعاصر، مجرد ظن مرجوح لا يقوم على دليل عقلي أو لغوي.

وأخيرا نحاول إجمال نتائج هذا التحليل في الخلاصة الآتية:

- قد يكون النقاش حول رفض الترادف أو قبوله مجرد نقاش شكلي يفقد جزءا من مشروعيته عندما يحرر الكلام فيه تحريرا دقيقا، ومن ثم فإن:

- الخلاف حول الترادف خلاف لفظي يتعين رفضه مع التحليل السيميائي.

- الترادف موجود بمعنى مخصوص يجليه التصور السيميائي المعاصر الذي حاولنا دعمه بمفردات دالة في أقوال ابن فارس والزركشي وابن تيمية.

- انعدام الترادف يعني انعدام التواصل اللغوي، وإفقار التجربة الإبداعية لدى الإنسان.

- القول بالترادف أو عدمه لا يؤثر، سلبا، في تفسير الخطاب القرآني منظورا إليه في إطاره الذي يتجاوز الألفاظ إلى النظم والتراكيب والأساليب.

الهوامش

(١) التهانوي: «كشاف اصطلاحات الفنون» ج ٤/ ٢١٧.
وانظر الجرجاني: «التعريفات» تحقيق إبراهيم الأبياري. دار الكتاب العربي. بيروت ط٢ ١٩٩٢ ص: ٤٤-٤٥.
(٢) Todorov et ducrot: «dictionnaire encyclopedique des sciences du language» Ed. du seuil. 1972-P:113.
(٣) A.J Greimas et j. Courtés: «Sémiotique: dictionnaire raisonné de la théorie de langage» Ed: Hachette 1972. tome 1: P:33.
(٤) Julia Kristeva: «Le langage cet inconnu» coll. Points. 1981. P:292.
(٥) Jean Dubois: «dictionnaire du linguistique» librairie larousse. 1973. P.434.
(٦) Josette rey-debove: «Sémiotique» Ed: PUF. 1979. P:129.
(٧) مارسيلو داسكال: «الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة» ترجمة حميد لحمداني وآخرين دار إفريقيا الشرق، ١٩٨٩ صفحة ١٧.
(٨) F. de Sausure: «Cours de linguistique générale» Payot. Paris: 1978. P:33.
(٩) مارسيلو داسكال: «الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة» ص: ١٧.
(١٠) Todorov et ducrot: «dictionnaire encyclopédique» P:116.
(١١) Ibid: P:117.
(١٢) Julia Kristeva: «Le langage, cet inconnu» P:292.
(١٣) F. de Sausure. P:33.
(١٤) Jeane Martinet: «Clefs pour la sémiologie» Ed: Sechers. Paris. 1973. P:10.
(١٥) Saussure: «Cours de linguistique générale» P:99.
(١٦) د. حنون مبارك «دروس في السيميائيات» دار توبقال - الطبعة الأولى ١٩٨٧.
(١٧) مارسيلود اسكال «الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة» ترجمة حميد الحمداني وآخرين ص: ١٧.
(١٨) «مدخل إلى السميوطيقا» سيزا قاسم وآخرون إصدار: عيون المقالات - البيضاء طبعة ١٩٨٦ صفحة ٣٣-٣٤.

(١٩) Roland Barthes: «Eléments de Sémiologie»
Communications N. 4. Ed: Seuil. 1964. P:107-108.
(٢٠) Pierre Guirraud «La semiologie» coll: «que sais-je»? P:1977 P:6.
(٢١) «مدخل إلى السميوطيقا سيزا قاسم وآخرون صفحة : ١٧٣ .
(٢٢) Greimas et Courtés: «Sémiotique - Dictionnaire» P:336.
(٢٣) Ibid: P:336.
(٢٤) رولان بارت : مبادىء في علم الأدلة «ترجمة : محمد البكري ، إصدار: عيون المقالات» ١٩٨٦ ص: ٢٩ .
(٢٥) Jean Dubois: «Dictionnaire de Linguistique». P:435.
(٢٦) «رولان بارت» المرجع السابق الصفحة : ٢٨ .
(٢٧) Ch. Metz. communications N. 4 Seuil. 1964 P:90.
ويقول : «اعتبر سوسير اللغة أصلا ، والسيميولوجيا فرعا» وقد تبين لنا ، من خلال نصوص أصحابها ، أن العكس هو الصحيح .
راجع : د . محمد السرغيني : «محاضرات في السيميولوجيا» دار الثقافة ـ البيضاء ـ الطبعة الأولى . ١٩٨٧ . ص٩-١٦ .
(٢٨) Todorov et Ducrot: «Dictionnaire encyclopédique» P.121.
(٢٩) Ibid P:120.
(٣٠) Greimas et Cortés: «Semiotique - Dictionnaire» P:338.
(٣١) Carlo - Philo. «La critique littéraire» «que sais-je» P.40.
(٣٢) Todorov et Ducrot P:122.
(٣٣) Roland Barthes: «Mythologies» Ed Seuil. 1957. P.197.
(٣٤) مارسيلود اسكال «الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة» صفحة : ١٨ .
(٣٥) نفس المرجع والصفحة .
(٣٦) Creimas et Courtés: «Sémiotique». P:18
(٣٧) Groupe d'entrevernes «Analyse Sémiotique des textes» P:8.
(٣٨) انظر ـ «القاموس المحيط» : ج٣ . ص١٤٧ .
«الصحاح» للجوهري ج ٤/ ١٣٦٣ .
«لسان العرب» : ج . ٩/ ١٤٤-١١٧ .
(٣٩) ابن فارس «الصاحبي في فقه اللغة » تحقيق أحمد صقر ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي . القاهرة ١٩٧٧ ص : ١١٦ .
(٤٠) نفس المرجع والصفحة .
(٤١) سيبويـه «الكتاب» تحقيق عبدالسلام هارون ـ دار القلم ـ بيروت . ط١٩٦٦ ج . ١ . ص . ٢٤ . وانظر «التعريفات» للجرجاني ص٧٧ ، و«معيـار العلـم في فن المنطق» للغـزالي ص : ٥٢ ، و«الطـراز» للعلـوي اليمني ج : ٢ص : ١٥٥ . و«عـوامـل التطـور اللغـوي» لأحمد عبدالرحمن حماد . دار الأندلس . بيروت : ط١ ١٩٨٣ . ص : ٦٣-٦٧ .
(٤٢) الـرازي «المحصول في علم أصـول الفقه» . تحقيق د . طـه جابـر فياض العلـواني . لجنة البحـوث والتأليف . السعوديـة . ط١ . ١٩٧٩ ص : ٣٤٧-٣٤٨ .
(٤٣) المرجع نفسه . ص : ٣٤٩ .
(٤٤) السيوطي : «المزهر في علوم اللغة وأنواعها» . تحقيق علي البجاوي وآخرين . دار إحياء الكتب العربية ط : ٣ ج . ١ . ص : ٤٠٣ .
(٤٥) ابن تيمية «الفتاوي» ج : ١٣ . ص : ٣٣٣-٣٣٥ .
(٤٦) المرجع نفسه . ص : ٣٣٤ .
(٤٧) المرجع نفسه . ص : ٣٣٥ .
(٤٨) يقـول ابن القيم في الفرق بين الشـك والريب « . . . إن الـريب ضـد الطمأنينة واليقين ، فهـو قلق واضطـراب ، وانزعـاج كما أن اليقين والطمأنينة ثبات واستقرار . . . والشك سبب الريب ، فإنه يشك أولا ، فيوقعه شكه في الريب ، فالشك مبتدأ الريب ، كما أن العلم مبتدأ اليقين» . انظر «بدائع الفوائد» تصحيح : إدارة الطباعة المنيرية . دار الكتاب العربي بيروت . بدون تاريخ م . ٢/ ج٤ . ص : ١٠٦ .
(٤٩) محمد المبارك «فقه اللغة وخصائص العربية» ـ دار الفكر . دمشق . ط . ٣ ١٩٦٨ . ص : ٢٠٠ .
(٥٠) د . ابراهيم أنيس : «دلالة الألفاظ» . مكتبة الأنجلو المصرية . ط١٩٧٢ ص : ٣ .
(٥١) د . صبحي الصالح : «دراسات في فقه اللغة» . مطبعة جامعة دمشق . ط١٩٧٢ ص : ٣٤٦ .
(٥٢) د . عبد الواحد وافي : «فقه اللغة» . دار نهضة مصر ـ القاهرة . ط٧ . ١٩٧٢ ص : ١٦٨ . وما بعدها .
(٥٣) المنهج الأدبي في التفسير خطة اقترحها أمين الخولي ، وطبقها مجموعة من تلامذته ، وهم عائشة عبـدالرحمن (بنت الشاطىء) ، ود . محمد شكري عيـاد ، ود . محمد أحمد خلف الله ، وتهدف إلى دراسـة القرآن دراسة أدبيـة تقوم في بعض جوانبهـا ، على استقراء ألفاظـه وتحديد دلالتها المعجمية والسياقية لمعرفة معانيها الاطرادية أو المختلفة . . .
وقد بسط الخولي تحديـد عناصر منهجه الأدبي في «دائرة المعارف الإسـلامية» ج/ ٥ مادة التفسير ص : ٣٦٥-٣٧٤ ، وفي كتابـه «مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب» . دار المعرفة ط١-١٩٦١ .

(٥٤) عائشة عبدالرحمن : «الإعجاز البياني ومسائل ابن الأزرق» دار المعارف ص : ١٩٤ .
(٥٥) المرجع نفسه . ص : ١٩٨ .
(٥٦) أبو هلال العسكري «الفروق في اللغة» - دار الآفاق الجديدة - بيروت ط٥ . ١٩٨٣ .
(٥٧) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿لو أنزلنا هذا القرآن على جبل لرأيته خاشعا متصدعا من خشية الله ، وتلك الأمثال نضربها للناس لعلهم يتفكرون﴾[سورة الحشر/ الآية : ٢١] .
(٥٨) إشارة إلى قوله تعالى : ﴿والأرض ذات الصدع﴾ [سورة الطارق الآية : ١٢] .
(٥٩) «الإعجاز البياني» ص : ٢٠٧-٢٠٨ .
(٦٠) «التفسير البياني» ج/ ٢ ص : ٨ .
(٦١) Jean Dubois: «Dictionnaire de linguistique» P:434.
- Groupe d'entrevernes P:116.
(٦٢) Jean Dubois, P:434.
(٦٣) Groupe d'entrevernes P:117
(٦٤) ترجمة لـ «Analyse Sémique ou componentielle»
انظر: T.todorov et O. Ducrot «Dictionnaire Encyclopédique» P: 339.
(٦٥) Joseph Courtés: «Analyse Sémiotique du discours» Hachette. 1991 P:178.
(٦٦) Groupe d'entrevernes. P: 122.
(٦٧) اختار بعض الدارسين ترجمتها إلى «معانم ذرية» . انظر، بهذا الصدد ، ملحق كتاب الاتجاهات السيميولوجية المعاصرة «مارسيلود اسكال» . . ص : ٨٥ .
(٦٨) «Groupe d'entrevernes» P:122-123.
(٦٩-٧٠) Creimas et Courtés. P:268.
(٧١) Ibid. P:374-375.
(٧٢) ابن تيمية . «الفتاوى» ج/ ١٣ . ص: ٣٣٤ .
(٧٣) المرجع نفسه : ص . ٣٣٥ .
(٧٤) الذاتيات مفردها ذاتي وهو «كل وصف يدخل في حقيقة الشيء دخولا لا يتصور معناه بدون فهمه كالجسيمة للفرس واللونية للسواد» .
انظر: «نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة» للشيخ عبدالقادر بن مصطفى بدران ، دار الكتب العربية . بيروت . بدون تاريخ : ١ . ص : ٢٩ .
(٧٥) الغزالي : «معيار العلم في فن المنطق» دار الأندلس . بيروت . ط : ٢ . ١٩٧٨ . ص: ٧٢ .
(٧٦) الزركشي : «البرهان في علوم القرآن» . ج/ ٤ ص : ٧٨ .
(٧٧) المرجع نفسه ص : ٨٣-٨٤ .
(٧٨) يبدي القائلون بالترادف تعجبا كبيرا من صدور القول بالإنكار عن علماء متخصصين في علوم العربية أمثال ثعلب وابن فارس . (انظر مثالا على ذلك نص الشوكاني في «إرشاد الفحول» ، ص : ١٩) . والواقع أن ذلك التعجب يزول في ظل تحليل ظاهرة الترادف تحليلا معنميا . فليس إنكارها متعلقا بالمعانم المشتركة ، وإنما ينصب على المعانم الخاصة بكل لفظة .
(٧٩) دون أن نغفل الفوائد الأخرى للترادف ، والتي لخصها الأمدي في قوله : «قولهم لا فائدة في أحد الاسمين ، ليس كذلك ، فإنه يلزم منه التوسعة في اللغة ، وتكثير الطرق المفيدة ، فيكون أقرب إلى الوصول إليه ، حيث إنه يلزم من تعذر حصول أحد الطريقتين تعذر الآخر ، بخلاف ما إذا اتحد الطريق ، وقد يتعلق به فوائد أخرى في النظم والنثر بمساعدة أحد اللفظتين في الحرف الروي ، ووزن البيت والجناس ، والمقابلة ، والخفة في النطق به ، إلى غير ذلك من المقاصد المطلوبة لأرباب الأدب وأهل الفصاحة» «الإحكام في أصول الأحكام» دار الفكر . بيروت . ط١ . ١٩٨١ . ج/ ١ ص : ١٩ .
وانظر: «إرشاد الفحول» للشوكاني الذي يدرج تلك الفوائد ضمن باب الافتتان و تسهيل مجال النظم والنثر وأنواع البديع ص : ١٨ .
وهي الفوائد نفسها التي سبق الرازي إلى ذكرها في «المحصول» ج/ ١ . ص: ٣٤٧-٣٥٣ .
(٨٠) ابن قيم الجوزية : «إعلام الموقعين» ج/ ٣ . ص : ١٠٩ .
(٨١) نشير إلى أن مسائل ابن الأزرق ، التي أوردتها بنت الشاطىء ، بلغت مائة وتسعا وثمانين مسألة . أولها : «عزين» وآخرها «يقترف» .
(٨٢) الغزالي : «معيار العلم» ص : ١١٥ .
(٨٣) حمو النقاري : «المنهجية الأصولية والمنطق اليوناني من خلال أبي حامد الغزالي وابن تيمية» ـــ مطبعة ولادة ـــ البيضاء ط . ١ ١٩٩١ . ص : ٥٣-٥٦ .